



مجلة بحوث الشرق الأوسط



مجلة علمية محكمة (مختصة) شهرية
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد التاسع والستون (نوفمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



لا يسمح إطلاقاً بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين. أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة متخصصة

في تفتون الشرق الأوسط

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCI) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تبعاً على موقع دار المنظومة.



العدد التاسع والستون - نوفمبر ٢٠٢١

تصدر شهرياً

الستة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

المطبعة



مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دورية علمية مُحكّمة (اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

إشراف إداري
عبيد المنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

نهانوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
راندا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور / هشام تمارز

نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبد السلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
نواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جاد الله أبو جيلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر ٢ - الجزائر)

توجه المرسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

• وسائل التواصل:

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص.ب: 11566
تليفون: (+202) 24662703 فاكس: (+202) 24854139 (موقع المجلة موبايل/واتساب): (+2)01098805129
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن المسلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم عبد الله
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- لواء/ محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
- فرع الزقازيق - جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

العدد الثامن والستون

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل-العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزييني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة-الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزييلي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد -العراق
- أ.د. مجدي فارح جامعة أم القرى -السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle East Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٩

الصفحة

عنوان البحث

• الدراسات التاريخية:

- ١- رسالة الأسير سمس المصري في سجون الصليبيين بنابلس
(١١٧٧-١١٨٦م) إلى أهله بالفسطاط من خلال وثائق الجنيزة
اليهودية
أ.د. محمد مؤنس عوض
٢٦ - ٣
- ٢- العلاقات الأمريكية - العراقية في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما
(٢٠٠٩-٢٠١٦م)
م.د. علي محمد حسين العامري
٥٦ - ٢٧
- ٣- دور التعليم المشترك في تعزيز التماسك الاجتماعي في أيرلندا
الشمالية
د. سحر حربي عبد الأمير
٨٠ - ٥٧
- ٤- بناء ثقافة السلام من المنظور السوسولوجي
أ.م.د. منى جلال عواد
١٠٨ - ٨١
- ٥- آليات إصلاح التعليم في سنغافورة لتحقيق التنافسية العلمية
(١٩٧٩-١٩٩٧م)
الباحثة/ مروة أحمد محمود أحمد عبدالمنعم
١٣٦ - ١٠٩
- ٦- المراكز البحثية: مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات
المستقبلية - جامعة عين شمس «أنموذجًا»
د. هنادي السيد محمود إمام

• الدراسات الجغرافية:

- ٧- التسرب من التعليم لمرحلة التعليم المهني (تحليل جغرافي)
«محافظة بغداد أنموذجًا»
م. د. أسيل إبراهيم طالب حياوي القيسي
١٨٨ - ١٦٩
- ٨- المناخ والجذب السياحي في محافظة جنوب سيناء
د. عمرو كمال الدين السيد سليمان
٢٣٦ - ١٨٩

تابع محتويات العدد ٦٩

- | الصفحة | عنوان البحث |
|-----------|---|
| | ● دراسات اللغة العربية: |
| ٢٧٠ - ٢٣٩ | ٩- التدوينية ما بعد الشفاهية والكتابية الباحث/ عمر فاروق محمد |
| ٣١٨ - ٢٧١ | ١٠- أنماط الرؤية السردية في حريّات المتنبّي الباحث/ محمد رجب عبدالحليم المنشاوي |
| | ● الدراسات الفلسفية: |
| ٣٥٢ - ٣٢١ | ١١- وجهة النظر الكانطية في الفلسفة البيئية د. هشام صالح سليمان صالح |
| ٣٧٤ - ٣٥٣ | ١٢- استراتيجيات العنف الديني السنّي «آلياته ومنطلقاته» الباحث/ صبحي عبد العليم صبحي نايل |
| | ● الدراسات الإعلامية: |
| ٤٢٨ - ٣٧٧ | ١٣- تسويق شعارات المتظاهرين عبر موقع الفيس بوك «دراسة تحليلية لشعارات ثورة تشرين» أ.م.د. كريم مشط زلف & م.د. هدى عادل طه |
| ٤٦٠ - ٤٢٩ | ١٤- المعالجات الإخراجية لاغتراب شخصية الطفل السايكوباتي في الخطاب المرئي الباحثة/ وفاء سعدي صالح القيسي & الباحثة/ مروة شاكر رضا الشيباني |
| | ● الدراسات الفنية: |
| ٤٩٤ - ٤٦٣ | ١٥- آليات توظيف اللغة الدرامية في أداء الممثل المسرحي: مسرحية (موت مواطن عنيد أنموذجًا) «دراسة تحليلية» الباحثة/ هنادي صلاح عزت |
| ٥٣٠ - ٤٩٥ | ١٦- المعالجات بالبديل الرقمي للمنظر في العرض المسرحي: مسرحية رسائل الحرية «أنموذجًا» أ.م.د. عماد هادي عباس & م.د. ثابت رسول جواد |

تابع محتويات العدد ٦٩

الصفحة

عنوان البحث

• الدراسات اللغوية:

- 17- Modelos literarios para la enseñanza de la lengua española en «la Universidad de Bagdad- Irak 1-20
Aseel Irzooqui Waheeb
نماذج أدبية لتعليم اللغة الإسبانية في جامعة بغداد - العراق
د. أسيل إرزوقي وهيب
- 18- The Critical Components Of Developing English Language Curriculum 21 - 32
Sarab S. Yousif AL-Akraa
الباحثة/ سراب يوسف الأكرع

آليات إصلاح التعليم في سنغافورة
لتحقيق التنافسية العلمية
(١٩٧٩-١٩٩٧م)

الباحثة/ مروة أحمد محمود أحمد عبدالمنعم

معهد الدراسات والبحوث الآسيوية

قسم حضارات الشرق الأقصى - جامعة الزقازيق



www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يستعرض البحث الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها سنغافورة لإصلاح نظام التعليم بها والوصول إلي التنافسية العلمية والتي مكنتها من مواجهة تحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين، حيث إن إصلاح منظومة التعليم من الأمور التي تشغل وتؤرق حكومات جميع الدول؛ لأنها المسؤولة عن تكوين العنصر البشري والذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية والمنافسة بين دول العالم، وقد تبنت سنغافورة مجموعة من الآليات وحققت إصلاحًا شاملًا قائمًا على النوعية والجودة مكنها من مواكبة تنامي اقتصاديات المعرفة فوضعها المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٤م في المركز الثاني بعد سويسرا من حيث القدرة على التنافسية الاقتصادية، وكانت الفترة من ١٩٧٩م إلي ١٩٩٧م هي الأكثر تأثيرًا، والسبب الرئيس في وصول سنغافورة إلى هذه المكانة حيث شهدت هذه الفترة إصلاحات عديدة ومراجعات دائمة للنهوض بالنظام التعليمي، وقد بدأت هذه الإصلاحات بنظام تعليم قائم علي الكفاءة في عام ١٩٧٩م هدفه تمكين الطلاب من الوصول إلى أقصى حد ممكن من التعليم والحد من مشكلة التسرب من التعليم وتطوير مهارات الطلاب لتتوافق مع النظام الاقتصادي الجديد حينها القائم على المهارات، وطوال عقد الثمانينيات طرأ على هذا النظام سلسلة من التغييرات المخطط لها جيدًا إلى أن تم إعادة هيكلة النظام مرة أخرى في العام ١٩٩١م، وكان نهج سنغافورة وقتئذ هو الابتعاد عن تقديم نظام موحد لكل الطلاب واستبداله بنظام قائم على المسارات التعليمية والذي يخلق مسارات متعددة للطلاب لتحسين جودة القوى العاملة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الجديدة، فكان الارتقاء بمراحل التعليم استنادًا إلى القدرة الأكاديمية والتحصيلية، إن نظام التعليم في سنغافورة نظام انتقائي لا يصل جميع طلابه إلي التعليم الجامعي، ولكن المستوى التعليمي الذي وصل إليه الطلاب في هذا النظام يتوقف علمهم مهارات التفكير الإبداعي لديهم وقدراتهم وميولهم، حيث يقدم نظام التعليم بها فرصًا متنوعة ومسارات مختلفة للطلاب من أجل الاستثمار الأمثل لهذه القدرات والإمكانات وإعدادهم لسوق العمل.

**Abstract:**

The research reviews the mechanisms and strategies that Singapore used to reform its education system and access to scientific competitiveness, which enabled it to face the challenges of globalization in the twenty-first century, as reforming the education system is one of the concerns of the governments in all countries because it is responsible for the formation of the human element, which is the mainstay of achieving an economic and social renaissance and competition among the countries of the world. Singapore has adopted a set of mechanisms and achieved a comprehensive reform based on quality that enabled it to keep pace with the growth of knowledge economies. The World Economic Forum for the year 2014 put it in the second rank in terms of economic competitiveness, and the period from 1979 to 1997 was the most influential and the main reason for Singapore's reaching this place where this period witnessed many reforms and permanent reviews to the advance of its educational system, and these reforms began with an education system based on efficiency in 1979 aimed to enable students to reaching the maximum possible level of education, reduce the problem of dropping out of education, and develop students 'skills to comply with the new economic system at the time based on skills, Throughout the eighties, this system has undergone a series of well-planned changes until it has been restructured The system once again in the year 1991, and Singapore's approach at that time was to move away from providing a unified system for all students and replace it with a system based on educational tracks that creates multiple paths for students to improve the quality of the workforce necessary to achieve new economic goals, so the upgrading of education levels based on academic and achievement ability, The education system in Singapore is a selective system that does not reach all of its students to university education, but the educational level that students reach in this system depends on their creative thinking skills, capabilities as the education system provides them with opportunities and various pathways for students in order to make the best use of their capabilities and prepare them for the labor market.

المقدمة:

التعليم هو حجر الزاوية في تكوين الأفراد وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة لدفع عملية التنمية وبناء المجتمع، وحيث إن الإنسان هو الأساس وأن القدرة التنافسية لأي مجتمع تعتمد في النهاية على مجموع قدرات أفرادها والتي يتم اكتسابها من خلال المؤسسات التعليمية في الدولة، حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة متقدمة، إلا إن الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الجزيرة الصغيرة هو تطوير نظام تعليمي يعتبر أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم بلا نزاع، حيث مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصاد الدولة، وعلى الرغم من صغر مساحة دولة سنغافورة وخلوها تقريباً من الموارد الطبيعية وتركيبها العرقية المتنوعة إلا إنها تعتبر واحدة من أفضل عشر اقتصاديات على المستوى العالمي، والسبب في نهضة سنغافورة يكمن في تنمية وتطوير قدراتها البشرية والذي يتم داخل مؤسساتها التربوية، فإن وضع الآليات التربوية والتعليمية الملائمة هي السبب وراء توفير تلك القوى البشرية، وكانت الفترة مابين عامي ١٩٧٩م إلى ١٩٩٧م هي الفترة الأكثر ثراءً من حيث إجراء تعديلات مستمرة على نظام التعليم بها والأكثر تأثيراً.

لقد أدركت سنغافورة مبكراً أن النهضة الاقتصادية والتنافسية العلمية لا تتحقق إلا عبر بوابة التعليم والارتقاء بمستواه، وأن مفاتيح هذه النهضة هي علوم العصر ولغته، وتسعي سنغافورة باستمرار لتطوير قطاع التعليم من خلال أفكار جديدة لتشجيع الطلاب على التحصيل، حيث تعمل على الاستمرار في توفير المناخ اللازم لتحفيز الطلاب وتشجيعهم على الاكتشاف والتعلم من التجربة والمشاهدة والاستنتاج من أجل استيعاب أسرع وترسيخ المعلومة لفترة أطول.

تعد تجربة سنغافورة نموذجاً يتطلع إليه العالم، وليس هذا بغريب، حيث تحتل مؤسساتها التعليمية مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، ويُصنف سكانها بين الأكثر تأهيلاً في العالم من الناحية الفنية، وتحرص سنغافورة على أن تحافظ علماً وصلت إليه وترتقي بأبنائها إلى أن يصبحوا من بين الأكثر ابتكاراً وإبداعاً في العالم.



مشكلة البحث:

مشكلة البحث تكمن في أنه على الرغم من وجود تحديات أساسية أمام إحداث إصلاحات في نظام التعليم في سنغافورة وتحقيق التنافسية العلمية إلا أنها أصبحت النموذج القدوة لاجتياز مثل هذا التحدي، فقد شهدت سنغافورة تحولاً هائلاً من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية تقطنها غالبية أمية إلى دولة ذات تجربة رائدة في مجال التعليم يُحتذى بها.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة التعرف على الآليات المُتبعة في سنغافورة لإصلاح التعليم وعرضها وتحليلها وبيان قدرتها على تحقيق أهدافها، وبيان ما وصلت إليه هذه الآليات في تحقيق التنافسية العلمية في الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٧م.

أهمية البحث:

١. تقديم بحث عن دور التعليم في تقدم سنغافورة وتحقيق التنافسية العلمية.
٢. التعرف على العلاقة التي تربط بين إصلاح نظام التعليم ووصول سنغافورة إلى مصاف الدول المتقدمة في غضون عقود قليلة.
٣. استخلاص الآليات والإصلاحات التي تبنتها سنغافورة في نظامها التعليمي وأسهمت في نهضتها ومدى نجاحها.

المنهج المستخدم في البحث:

المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها بالشكل الذي يساعد في الاستفادة من تجربة سنغافورة بتحديد خطواتها لإصلاح التعليم ومدى الاستفادة منها كنموذج، وينقسم البحث إلى المحاور التالية:

أولاً: نظام التعليم بالمسارات لتحسين جودة التعليم ١٩٧٩م.

ثانياً: إعادة هيكلة نظام التعليم وآليات التعديل ١٩٩١م.

ثالثاً: أثر التغييرات على المناهج الدراسية والتعليم الفني والجامعي.

أولاً- نظام التعليم بالمسارات لتحسين جودة التعليم ١٩٧٩م:

بعد حصول سنغافورة على الاستقلال عام ١٩٦٥م مر عقدين من التوسع السريع في تقديم الفرص التعليمية لجميع أبناء سنغافورة وتركيز الحكومة في تحقيق هذا الهدف في المرحلتين الابتدائية والثانوية، قررت الحكومة نقل تركيزها من مجرد تحقيق الأهداف الكمية للتعليم إلى التركيز على رفع مستوى وجودة التعليم، فقد كان التعليم في فترة التعليم من أجل البقاء والاستمرار (١٩٥٩م-١٩٧٨م) قائماً على فرضية أن جميع الأطفال بمختلف مستويات الذكاء والقدرة على التعلم سوف يرتقون في التعليم بنفس المعدل، ومع طرق تدريس موجهة للطالب المتوسط كان الأطفال مرتفعي الذكاء يجدون أن التعليم تجربة مملة في حين أن الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم يجدون صعوبة في مواكبة بقية الطلاب^(١).

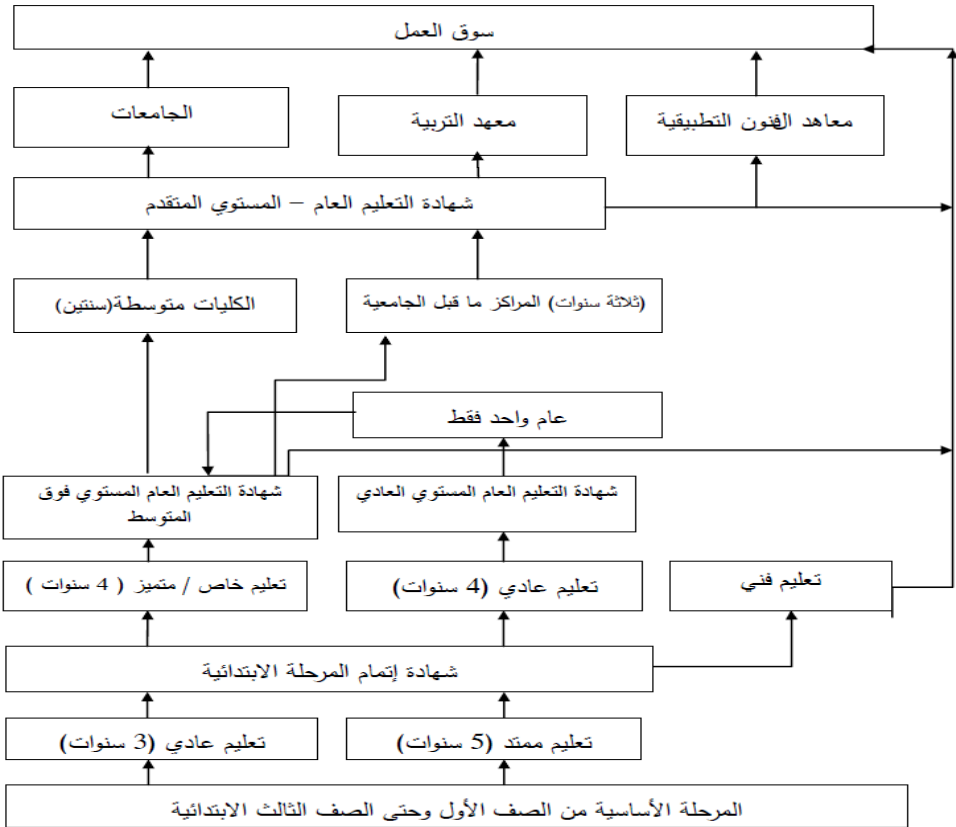
في نهاية السبعينيات كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تدل على أن سنغافورة التي في طريقها للتقدم لاتزال تحارب مشكلة الفقر مثل كل الدول النامية، في عام ١٩٨٠ بعد عقدين من التوسع المكثف في قطاع الصناعات التحويلية من خلال رعاية الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، فقد ساهم التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة بنسبة ٢٨% مقارنةً بنسبة ١٢% في عام ١٩٦٠م، ولتحقيق التنمية المستدامة أصبح واضحاً أن دول جنوب شرق آسيا بدأت في التنافس فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات كثيفة العمالة والتي تحتاج عمالة منخفضة المهارات، في هذه الفترة كانت الميزة النسبية لدي سنغافورة من حيث تصنيع منتجات تحتاج عمالة كثيفة بدأت في التلاشي تدريجياً، ولذا بدأت في التركيز على إستراتيجية أخرى كي تنقل سنغافورة من بلد قائم على الصناعات كثيفة العمالة إلى بلد اقتصادها ذو رأس مال كثيف^(٢).

تم وضع نظام التعليم الجديد (NES)^(٣) في يناير من العام ١٩٧٩م، وذلك لدعم اتجاه الدولة نحو التنمية المستدامة والذي يعكس إعادة هيكلة للاستراتيجيات



الاقتصادية، فكان التأكيد على شعار هذه الفترة ألا وهو (التعليم من أجل التركيز على الكفاءة)، وبُغية الحد من الهدر التعليمي تم وضع نظام التعليم الجديد (NES) كما هو موضح بالشكل رقم (١)^(٤).

شكل رقم (١): نظام التعليم الجديد (NEW) لعام ١٩٧٩م



يتضمن هذا النظام ثلاثة مسارات للتعليم في كل من المدارس الابتدائية والثانوية، وذلك للسماح للتلاميذ بالتقدم بوتيرة أكثر ملائمة لقدراتهم، فقد أعطى هذا النظام الفرصة لتلاميذ المدارس الابتدائية بطيئي التعلم باستكمال المرحلة الابتدائية خلال ثماني سنوات، في حين أن تلاميذ المدارس الثانوية يمكنهم استكمال هذه المرحلة خلال خمس سنوات وذلك للحصول على شهادة التعليم العام المستوي فوق المتوسط (GCE O-level) وثلاث

سنوات أخرى للحصول على شهادة التعليم العام المستوي المتقدم (GCE A-level) كذلك تم إدخال شهادة جديدة للتخرج من المدارس الثانوية لذوي المستوى الأقل (العادي) وكان اختبارها يسمى (GCE N-level).

ومن وجهة نظر القوي العاملة كانت نتيجة النظام التعليمي الجديد هو تمكين كل تلميذ من الوصول إلى أقصى حد ممكن في التعليم وبالتالي تحقيق أفضل نهضة تعليمية ممكنة في التدريب والتوظيف^(٥).

تضمن النموذج الجديد للتعليم في سنغافورة المزيد من المسارات التعليمية المختلفة للطلاب، تحسين جودة التعليم، الحد من معدلات التسرب من التعليم، وتطوير المهارات المطلوبة في العاصمة الجديدة والاقتصاد القائم على المهارات، وتم تقديم دورات مختلفة للطلاب في المدارس، مع مناهج متباينة ومناهج تربوية مصممة لتمكين المزيد من الطلاب من التقدم من خلال المدارس الثانوية وكذلك المؤسسات التعليمية ما بعد التعليم الثانوي^(٦).

في أوائل الثمانينيات ظهرت السمات الرئيسة لنظام التعليم في هذه الفترة القائم على الكفاءة:

- منهج قومي يؤكد على ثنائية اللغة (الإنجليزية وإحدى اللغات الأم)، الأخلاق، المواطنة، ويشمل الرياضيات والتعليم التقني؛ يعقبه امتحان تقييمي ينظمه قسم البحوث والاختبارات والتابع لوزارة التربية والتعليم.
- مناهج دراسية تتلاءم مع المخططات الدراسية التي يقرها معهد تطوير المناهج بسنغافورة.
- مسارات تطوير واضحة في التعليم الجامعي، معاهد الفنون التطبيقية، والمعاهد الفنية.
- تدريب مُنهي ومهني طوال العام لمديري المدارس ورؤساء الإدارات.
- اللغة الثانية أصبحت إلزامية في التعليم الجامعي^(٧).



وبشكل عام حقق نظام التعليم الجديد تحسُّن في النتائج الأكاديمية، قبل تطبيق هذا النظام كان أكثر من ٦٠% من التلاميذ يرسبون في احدي اللغتين أو في الاثنتين معا خلال اختبارات إنهاء المرحلة الابتدائية (PSLE) واختبارات شهادة التعليم العام المستوى فوق المتوسط (GCE O-level)، ولكن في عام ١٩٨٤م كانت نسبة التلاميذ اللذين يجتازون اختبار اللغة الإنجليزية في اختبارات إنهاء المرحلة الابتدائية (PSLE) هي ٨٥.٥% وبالنسبة لاختبار اللغة الثانية كانت النسبة ٩٨.٧% أما بالنسبة لاختبار اللغة الإنجليزية في (GCE O-level) قفزت نسبة التلاميذ الناجحين إلى ٩٠%^(٨).

وفي الوقت نفسه انخفضت معدلات التسرب من التعليم بشكل حاد في المراحل الابتدائية والثانوية مقارنةً بتقرير جوه (GohReport) لعام ١٩٧٨م، على سبيل المثال في عام ١٩٨٦م لم يتسرب من التعليم سوى ٣٧٢٢ تلميذا تركوا المدرسة دون أن يكملوا ١٠ سنوات على الأقل من التعليم (أي ما يعادل أقل من ١% من إجمالي عدد التلاميذ في المدارس دون عمر ١٦)، هذا النجاح في الحد من مشكلة التسرب من التعليم ساهم في توفير القوى العاملة المتعلمة القادرة على مواكبة مطالب التوسع السريع في الاقتصاد^(٩).

في نظام التعليم الجديد تمت زيادة سنة دراسية إضافية لهؤلاء التلاميذ ذوي المستوي المنخفض، وشملت التغييرات أيضاً مزيداً من التركيز على تعليم اللغة في المدارس الابتدائية، والتأكيد على الأخلاق خلال مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وفي مطلع عام ١٩٨٢م أصبحت التربية الدينية مادة دراسية إجبارية في مناهج المرحلة الثانوية^(١٠).

وعلى الرغم من هذا كله، كانت النتيجة النهائية أن الخدمة التعليمية كانت تفتقر إلى الاستقلالية وروح المبادرة وكان لدي المعلمين والتلاميذ شعوراً بالانفصال عن صانعي السياسات التعليمية، حيث إن المعلمين والتلاميذ على حد سواء كانوا تحت مظلة منهج تعليمي جامد وبيروقراطي، فقد فُرض نظام الفترتين في المدارس مسبقاً قيوداً على توفير المرافق المادية بالمدارس وتسبب في مضايقات شديدة للمعلمين، حتى

في فترة منتصف الثمانينيات عانى مديرو المدارس والمعلمون على حد سواء من حالة من انخفاض المعنويات والافتقار إلى الالتزام القوي بتنفيذ القرارات القادمة من الحكومة بفاعلية، وكان على المعلمين تحمّل المركز الاجتماعي المنخفض والإشراف والتوجيه غير الفاعلين، ومع تعيين الدكتور توني تان Tony Tan وزيراً للتربية والتعليم في عام ١٩٨٥ تمت معالجة المشاكل الملحة في نظام التعليم بشكل كبير^(١١).

يعتبر عام ١٩٨٥ خطوة أخرى علي طريق تطوير التعليم في سنغافورة وكغيرها من الكثير من البلدان الرأسمالية عانت من تراجع اقتصادي خطير، في هذا العام قامت حكومة سنغافورة بإنشاء لجنة اقتصادية رفيعة المستوى والتي قامت بتقديم توصيات، قام وزير التعليم حينها (توني تان Tony Tan) بتحويل هذه التوصيات إلى توجيهات ومقترحات خاصة بالتعليم ليتم تنفيذها عن طريق وزارته، وقد أعلن عنها في خطاب له:

- يجب أن تتواءم وتنماشى سياسة التعليم مع الاقتصاد والمجتمع.
- التأكيد على الأساسيات مثل اللغات والعلوم والرياضيات والعلوم الإنسانية وذلك لتشجيع التفكير المنطقي والتعلم مدى الحياة.
- تعزيز الإبداع في المدارس بحيث أن المبادرات يجب من تأتي من مديري المدارس والمعلمين بدلاً من الوزارة^(١٢).

وفيما يتعلق بتعزيز الدعوة إلى الإبداع والتميز في المدارس، قام ١٢ من مديري المدارس العليا بدراسة ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتحديد العوامل التي من شأنها جعل المدرسة فعالة، وفي عام ١٩٨٧، قام مديرو المدارس بجمع تلك العوامل في تقرير تحت عنوان "نحو التميز في المدارس" والذي حظي بالثناء من قبل وزير التعليم والتي اعتبرها انفراجة في مجال تعزيز الابتكار التربوي في المدارس وعلامة على مرحلة جديدة من تطوير التعليم في سنغافورة^(١٣).

كانت نتيجة هذه المقترحات هي تفعيل إصلاحات جوهرية في النظام



المدرسي والتأكيد علي التدابير الجيدة القائمة فعلا، على سبيل المثال:

- إدخال تدابير لتحسين جودة المدارس، أهمها هي السماح لعدد قليل من المدارس ان تكون مستقلة.
- على مستوى إدارة المدرسة، تم عمل برامج تدريبية مكثفة لمديري المدارس ورؤساء الإدارات التعليمية.
- تنويع البرامج التدريبية المهنية والصناعية؛ وذلك لرفع مستوى التعليم ومهارات القوى العاملة.
- التوسع في الأبنية التعليمية وزيادة عدد الطلاب^(٤).

منذ عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩١، تم إدخال سلسلة من التغييرات المُخطط لها جيدا في التعليم والتي أدت إلى تقليل الهدر التعليمي وزيادة المرونة داخل النظم المدرسية، وأعطت قدرًا كبيرًا من الاستقلالية للمدارس، ووفرت مزيدًا من الفرص للالتحاق بالتعليم العالي، فجميع التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية التحقوا بالمرحلة الثانوية، وتم وضعهم في النظام الملائم لقدرتهم على التعلّم وميولهم وإمكانياتهم، في عام ١٩٨٥ تم البدء في برنامج تعليم الموهوبين، وأصبحت اللغة الإنجليزية هي الأساسية للتعليم في كل المدارس^(٥).

في عام ١٩٧٨، تم البدء في تفعيل برنامج رعاية التلاميذ، وبدأت جميع المدارس الثانوية في تطبيق نظام الفترة الواحدة بداية من عام ١٩٨٩، وكانت هناك تغييرات لمعالجة مشكلة نقص المعلمين، وعلى حد قول الدكتور توني تان Tony Tan "إن الحل الأساسي لمشكلة جذب الأشخاص المؤهلين جيدًا للانضمام لمهنة التدريس هي أن تدفع لهم ما يكفي من المال"، تم تحديث برامج التدريب في معهد التربية والتدريب بدوام كامل لغير الخريجين وكانت أول دفعة للخريجين المتدربين في يوليو ١٩٨٠م^(٦).

ومن بين الإصلاحات في نظام التعليم أيضا كان إنشاء مجلس استشاري

للمدارس في عام ١٩٨٠م ويتألف هذا المجلس من مدراء المدارس أنفسهم الذين يساهمون في عملية صنع القرار على مستوى الوزارة، ويعد إنشاء هذا المجلس هو الخطوة الأولى نحو إعطاء المدرسة والمدراء مزيداً من الاستقلالية ومسئولية أوسع في صناعة واتخاذ القرارات^(١٧).

ثانياً- إعادة هيكلة وصقل نظام التعليم وآليات التعديل ١٩٩١م:

تم استخدام مصطلح صقل نظام التعليم وذلك للإشارة إلى التغييرات الجوهرية في النظام والذي يدل على كل من الاستمرارية والتغيير، جرت عملية الصقل الدقيقة هذه في العام ١٩٩١م وهو عام تميز بعدد من المبادرات الرئيسة في القرارات المتعلقة بالتعليم، حيث أصدرت اللجنة المنوط بها مراجعة النظام التعليمي تقريراً تحت عنوان "تحسين التعليم الابتدائي"، والذي أوصى بعدد من التعديلات على النظام^(١٨).

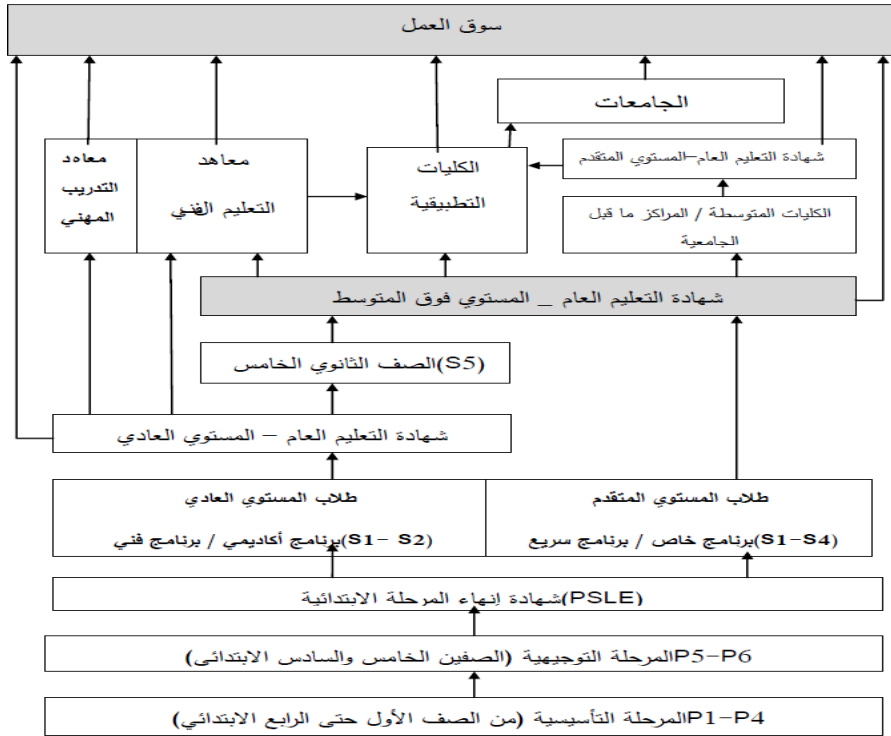
هذه التعديلات أصبحت قيد التنفيذ بعد إجراء المزيد من الإصلاحات، والتي هي باختصار:

(١) إتاحة نظام تعليم ابتدائي ذو مرحلتين يشتمل على فئات مختلفة من تعلم اللغة يتم توزيع الأطفال عليها وفقاً لقدراتهم الأكاديمية ورغبات أولياء أمورهم.

(٢) تعديل اختبار إنهاء المرحلة الابتدائية والذي يتم إجراؤه على مستوى الدولة ومن خلاله يتم توزيع التلاميذ على المسارات التعليمية الملائمة في المرحلة الثانوية.

(٣) توسيع فرص التدريب المهني والفني في مرحلة الثانوي وما بعد الثانوي مع التأسيس لقسم فني في منهج المستوي العادي من التعليم الثانوي، وكذلك خلق فرص إضافية للتعليم الفني ما بعد الثانوي عن طريق إنشاء معهد التعليم الفني^(١٩).

قد وصف وزير التعليم آنذاك تلك التعديلات بأنها "بعيدة المدى"؛ لأن العديد من الأطفال سوف يقضون على الأقل عشر سنوات من التعليم العام قبل أن يلتحقوا بالكليات الأكاديمية أو التقنية أو بالتدريب المهني في المعاهد الفنية، كما هو موضح بالشكل رقم (٢)^(٢٠).

شكل رقم (٢): هيكل النظام التعليمي عام ١٩٩١م^(٢١).

وبإلقاء نظرة سريعة على هيكل النظام التعليمي بعد إجراء التعديلات، تجدر الإشارة إلى أن مرحلة التعليم الابتدائي الممتدة لفترة ٦ سنوات والتي تنقسم إلى مرحلة تأسيسية من ٤ سنوات (من الصف الأول إلى الرابع الابتدائي) تليها مرحلة التوجيه (التهيئة) لمدة سنتين (الصفين الخامس والسادس الابتدائي) نجد أنه يتم تقسيم الأطفال إلى فئات من بعد الصف الرابع الابتدائي بدلا من تقسيمهم بعد الصف الثالث الابتدائي، كما كان يتم في النظام التعليمي قبل التعديلات، أما فيما يختص بالتعليم الثانوي استمر وجود مسارات مختلفة للطلاب، حيث توجد برامج المستوى العادي (الأكاديمي والفني)، البرنامج السريع والبرنامج الخاص لطلاب المستوى المتقدم^(٢٢).

التوجيهات الجديدة لتقسيم الوقت الدراسي على مناهج المرحلة الابتدائية التأسيسية (من الصف الأول حتى الصف الرابع الابتدائي) كانت كالتالي

٣٣% للغة الإنجليزية، و٢٠% للرياضيات، و٢٧% للغات القومية الأم وتعليم الأخلاق، و٢٠% للمواد الدراسية الأخرى، وفي إطار إعطاء المدارس مسئولية أكبر في صنع القرار تم منح مدرء المدارس بعض المرونة في تخصيص الوقت المناسب للمناهج الدراسية وفقاً لاحتياجات تلاميذهم^(٢٣).

من أجل تلبية القدرات والاستعدادات المختلفة للطلاب، كان التوسع في المستوى العادي من المرحلة الثانوية ليشمل برنامج التعليم الفني، هذا التوسع الإضافي جعل من الممكن لبعض الطلاب الأقل قابلية للتعليم الأكاديمي أن يحصلوا على أساسيات التعليم الثانوي التي تشتمل على مناهج أربع مواد دراسية أساسية (هي اللغة الإنجليزية، اللغة الأم، الرياضيات، تطبيقات الكمبيوتر) جنباً إلى جنب مع العلوم ومواد التعليم الفني والاقتصاد المنزلي وهذه المواد يتم اختبار الطلاب بها، أما المواد الأخرى لا يتم اختبار الطلاب بها وهي الدراسات الاجتماعية، التربية المدنية (الوطنية)، التعاليم الأخلاقية، التربية البدنية، الفنون والحرف اليدوية^(٢٤).

وكما هو مبين في الشكل رقم (٢) لم يحدث تغيير كبير في مرحلة التعليم ما بعد الثانوية سواء في الكليات المتوسطة أو ما يسمى (junior colleges) أو حتى في المعاهد الفنية الأربعة، ونجد أن الطلاب المستعدين للتعليم الأكاديمي الذين يميلون إلي استكمال دراستهم في الجامعة يلتحقون بالمعاهد العليا (وهم حوالي ٢٠% من إجمالي الطلاب في الفئة العمرية)، في حين أن المعاهد الفنية تقوم بتدريب الطلاب على المهارات التجارية والمهنية التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل (وهم حوالي ٤٠% من إجمالي الطلاب في الفئة العمرية)، تقدم المعاهد الفنية الأربعة مجموعة واسعة من المواد الدراسية والتخصصات التي تؤدي إلى منح دبلوم تأهيلي والذي يمكن استخدامه فيما بعد كمؤهل للقبول في السنة الثانية في جامعات سنغافورة أو في الخارج، ومن ثم يعتبر أن هناك طريقاً آخر للوصول إلى الجامعة وهو من خلال المعاهد الفنية^(٢٥).



وفي الوقت نفسه كان الاستمرار في إضفاء طابع اللامركزية على النظام المدرسي وذلك من خلال السماح للمدارس الأكثر استقرارًا أن تصبح مستقلة، وذلك كوسيلة لتحسين جودة التعليم، في ذلك الوقت كان هناك ثماني مدارس مستقلة، ولكن في عام ١٩٩٢م أعلنت الحكومة عن إنشاء عدد من المدارس المستقلة من بين ما سُمي حينها بمدارس الحي، كانت هذه المدارس تقع في قلب المناطق السكنية الحكومية وتخدم أطفال الطبقة العاملة وقد كانت نتائج الامتحانات العامة والتي كانت تُعد هي مقياس الإنجاز الواضح بالنسبة لأولياء الأمور أظهرت نتائج تضاهي المدارس المرموقة بشكل مثير للإعجاب، كانت الحكومة تصف هذه الجودة بأنها هي القيمة التي أُضيفت لبعض من مدارس الحي، حيث إن الطلاب قد حققوا نتائج أفضل بكثير مما كان يمكن توقعه عند بداية التحاقهم بالمدارس، هذه المدارس المستقلة جزئيًا أو كليًا كانت تتمتع بالمرونة في الابتكار لكن مع الامتثال للمعايير الوطنية فيما يتعلق بالمناهج الدراسية الأساسية وسياسة ثنائية اللغة^(٢٦).

ابتعدت سنغافورة عن نهجها السابق في تقديم نظام تعليمي موحد للجميع والذي من شأنه أن يخلق مسارات متعددة للطلاب من أجل الحد من معدلات التسرب من التعليم وتحسين الجودة وإنتاج القوى العاملة الأكثر مهارة من الناحية الفنية واللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الجديدة، فكان الارتقاء في مراحل التعليم استنادًا إلى القدرة الأكاديمية والتحصيلية، فبدءًا من المرحلة الابتدائية كان الهدف هو تمكين جميع الطلاب من استخدام أقصى إمكانياتهم مع الاعتراف بأن جميع الطلاب لا يتطورون تعليميًا بنفس الوتيرة، فعلى سبيل المثال يحتاج بعض الطلاب المزيد من الوقت لاستكمال مراحل مختلفة من التعليم^(٢٧).

وتشمل المسارات المتعددة لتعليم الطلاب علي ثلاثة أنواع من المدارس:

- المدارس الثانوية الأكاديمية: تُعد الطلاب للالتحاق بالكليات.

- المدارس الثانوية التقنية: تهتم بالتدريب المهني والتقني المتقدم التي يمكن أن تؤهل أيضاً للالتحاق بالكليات.

- المعاهد الفنية: تُركز علي التدريب المهني والفني للطلاب ذوي المستويات الأقل^(٢٨).

في عام ١٩٩٤م، كان عدد المدارس المستقلة وهو عام البداية ست مدارس وأضيف ٦ مدارس أخرى في عام ١٩٩٥م وفي عام ١٩٩٦م تمت إضافة ٦ مدارس أخرى، ليصبح عدد المدارس المستقلة ١٨ مدرسة، وكان يتم اختيار هذه المدارس بسبب سجلها الجيد والإدارة الجيدة لمديري هذه المدارس وموقعها الجغرافي، وفيما يتعلق بنقطة الموقع تجدر الإشارة إلي أن المدارس الثمانية عشرة المستقلة كانت تقع في مناطق مختلفة من سنغافورة؛ وذلك لتحقيق مبدأ الحكومة في المساواة في الفرصة التعليمية والشفافية الملموسة، وتلقي المدارس المستقلة تمويلاً إضافياً من الحكومة للسماح لهم بإدخال برامج إضافية لدعم التطور التعليمي والشخصي للطلاب^(٢٩).

قام معهد تطوير المناهج الدراسية في سنغافورة بإصدار كتب مدرسية على درجة عالية من الجودة ومواد تعليمية تتلاءم مع مختلف المسارات التعليمية، وبحلول عام ١٩٩٥م كانت سنغافورة من الدول الرائدة في استخدام اختبارات (TIMSS)^(٣٠) في مادتي العلوم والرياضيات^(٣١).

ثالثاً- أثر التغييرات على المناهج الدراسية والتعليم الفني والجامعي:

التعديلات المستمرة وإعادة الهيكلة لنظام التعليم خلال هذه الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٧م أعقبتها تغييرات في المناهج الدراسية وكل من التعليم الفني والجامعي.

(أ) تطوير المناهج الدراسية:

خلال عام ١٩٧٩م، ظهرت نتائج سلبية للتعديلات التي تم تنفيذها في السنوات السابقة على المناهج الدراسية، حيث إنه لم يكن هناك أي تحسّن في مستوى



الطلاب في اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وكذلك درجات الطلاب في مادة العلوم في المدارس الصينية تأثرت بشكل سلبي على الرغم من أن تدريس مادة العلوم باللغة الإنجليزية زاد من تعرض الطلاب للغة أكثر، لكن هذا لم يكن مفيداً على الإطلاق حيث إنه كان يتطلب مستوى عالياً من الكفاءة في اللغة الإنجليزية لتعلم مفاهيم ومهارات الموضوعات الدراسية، والأكثر من ذلك أن المعلمين كانوا قد اعتادوا تدريس هذه الموضوعات باللغة الأم، وكان عليهم أن يتحولوا لتدريسها باللغة الإنجليزية ، لم يكن كل من المعلمين والطلاب مؤهلين بالشكل الكافي لتعلم الموضوعات الدراسية باللغة الإنجليزية ، وقد كان هذا أمراً محبطاً لكل منهما^(٣٢).

كانت هناك مشكلة أخرى تتعلق بالطلاب من أصول صينية، هي أنهم يدرسون لغة الماندرين كلغة من اللغات الأم للبلاد، على الرغم من إتقانهم لهجات أخرى، وكانت لغة الماندرين في ذلك الوقت لهجة جديدة من اللهجات الصينية الحديثة، ولا يتم التحدث بها بين قدر كبير من الطلاب من أصول صينية، هذا أدبالي تحويل المزيد من الطلاب الصينيين في المرحلة المتوسطة إلى المدارس الإنجليزية ، ومنذ منتصف الثمانينيات أصبح جميع الطلاب يدرسون الإنجليزية كلغة ثانية مع اللغة الأم^(٣٣).

نقاط القصور في لجنة تطوير الكتاب المدرسي (١٩٧٠-١٩٧٩) :

- بدأت لجان تعديل المناهج الدراسية للمواد المختلفة بالعمل بشكل منفرد لجنة لكل مادة دراسية، وكان من الصعب على المدارس مواكبة جميع التعديلات.
- خلق نظام اللجان تسلسلاً هرمياً شديداً التعقيد وبفتقر إلى الانتظام والاستمرارية بسبب التغيير الدائم في أعضاء تلك اللجان.
- لم يكن تطوير الكتاب المدرسي هو الوظيفة الوحيدة لأعضاء اللجنة لذا افتقرت الكتب المدرسية الجديدة للجودة والإتقان.

- كانت هناك حاجة إلى مادة تعليمية إضافية لدعم استراتيجيات التدريس المختلفة حيث إن المعلمين كانوا يعتمدون على الكتب المدرسية بشكل أساسي^(٣٤).

ولتنفيذ نظام التعليم الجديد لعام ١٩٧٩م كانت الحاجة إلى مناهج دراسية جديدة لتتواءم معه، فأنشأت وزارة التعليم في عام ١٩٨٠م نظامًا لتطوير المناهج الدراسية في سنغافورة (CDIS) لتلبية هذه الحاجة، كانت مهمة هذا النظام إنتاج مادة تعليمية عالية الجودة (كتب مدرسية، وسائط متعددة، وسائل تعليمية، واختبارات)، وتقديم ملاحظات لكل دورة جديدة لتطوير المناهج، يشمل هذا النظام ثلاثة أقسام لتأليف الكتب المدرسية تدعمها شعبة للتكنولوجيا التعليمية وإدارة للشؤون الإدارية، وساهمت بخبرتها جمعية معلمي العلوم وهي هيئة مهنية عبر تطوير الكتب والمناهج الدراسية وكذلك توفير تدريب للمعلمين لحل مشكلة معلمي العلوم المُدرِّبين^(٣٥).

(ب) التعليم الفني:

وثمة مشكلة حرجة لم تحظ باهتمام حكومي كبير، هي فشل نظام التعليم في غرس القيم والمواقف الإيجابية تجاه التدريب المهني ووظائف "نوي الياقات الزرقاء"^(٣٦)، فقد بذلت الحكومة جهدًا ضئيلًا فيما يتعلق بالتعليم الفني والمهني، فقد كان التدريب المهني ولا يزال يهدف إلى توفير شكل من أشكال التعليم المستمر للتلاميذ الأقل ميلًا للتعليم الأكاديمي، قبل عام ١٩٩٢م، كان التلاميذ الذين يرسبون في اختبار إنهاء المرحلة الابتدائية (PSLE) أو اختبار إنهاء السنة الثانية المرحلة الثانوية، يتم تحويلهم إلى المعاهد المهنية، علي عكس كوريا الجنوبية حيث يحظى التدريب المهني والفني بتقدير كبير، وقد فشل نظام التعليم في سنغافورة في الوصول لنفس الصورة، حيث أصبحت المعاهد المهنية مكانًا لتجمع الذين لم يوفقوا في التعليم الأكاديمي^(٣٧).

لم تتناول حكومة سنغافورة أمر هذا التصور السلبي للتدريب المهني والفني إلا في أواخر حقبة الثمانينات، كما إن الشباب وصلوا إظهار النفور من



وظائف ذوي الياقات الزرقاء وهو الأمر الذي يشكل خطراً على البلاد، حيث إن افتقارها لمجموعة كافية من العمال المحليين ذوي المهارات الفنية أصبح واضحاً، وهذا ما دفع لي يوك سوان وهو وزير التربية والتعليم في يونيه ١٩٩٤ إلى القول بأن: "سنغافورة ستكون أفقر إذا كان الجميع يطمحون إلى الحصول علي المؤهلات الأكاديمية فقط، ولكن لا أحد يعرف كيفية إصلاح التلفاز، أو ماكينة صقل المعادن، نحن بحاجة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من القوى العاملة لتحقيق مستوى عالمي من المعيشة"^(٣٨).

لذا أُدخلت عدة تغييرات مؤسسية لتعزيز صورة التعليم الفني والمهني في سنغافورة، في عام ١٩٩٢ تم تجديد مجلس التدريب المهني والصناعي (VITB) تماماً وتحويله إلى ما سُمي بمعهد التعليم الفني (ITE) وقد تم بناء العديد منها في عدة مواقع في جميع أنحاء الجزيرة مزودة بالبنية التحتية التعليمية والرياضية الممتازة والدعم التكنولوجي المتطور، وبدء من عام ١٩٩٢ كان يتم توجيه التلاميذ الذين لم يبلاوا بلاءً حسناً في اختبار نهاية المرحلة الابتدائية إلى مسار التعليم الفني الثانوي الجديد قبل أن يتم قبولهم في معهد التعليم الفني (ITE)، وبذلك يتم إعطاء التلاميذ الوقت اللازم لإتقان المهارات الأساسية خاصة اللغة الإنجليزية، كما تم توفير المنح الدراسية لأوائل خريجي معهد التعليم الفني (ITE)، لمتابعة تعليمهم عن طريق الحصول على دبلومه في الكليات التقنية^(٣٩).

تم إنشاء معهد التعليم الفني (ITE) بحيث يوفر دورات تدريبية مهنية وفنية لتلبية احتياجات الطلاب خلال ١٠ أعوام من التعليم الثانوي، ويتم تقديم برامج تدريب مهني بدوام كامل يتم بموجبها منح مجموعة مختلفة من الشهادات، وبذلك كان هناك ما يقرب من ١٠ آلاف طالب تم تسجيلهم في ١٣ معهد للتعليم الفني (ITE) خلال عام ١٩٩٦م^(٤٠).

بدءًا من أغسطس ١٩٩٤م، قام معهد التعليم الفني (ITE) بإطلاق برامج خاصة به لطلاب تيار التعليم الثانوي المستوي العادي بنوعيه (الفني والأكاديمي)، وكان الهدف من ذلك هو تعريف الطلاب بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، والأهم من ذلك هو إزالة مخاوف الطلاب تجاه العمل بوظائف ذوي الياقات الزرقاء^(٤١).

وقد أدى الطلب المتزايد من سوق العمل على خريجي معهد التعليم الفني للمدرسين جيدًا خاصةً من قبل ٦٥٠ شركة كانت ضمن مخطط التدريب المهني للمعهد إلى ارتفاع أول راتب لهم من متوسط ٧٠٠ دولار سنغافوري شهريًا في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٠٠ دولار سنغافوري شهريًا في عام ٢٠٠٥، وقد أبرزت الصحف العديد من قصص النجاح لطلاب المعهد الفني الذين تمكنوا من الالتحاق بالكليات التطبيقية (polytechnics) والحصول في نهاية المطاف على درجات جامعية، وعلى الرغم من أن التسجيل في هذه المدارس الفنية التدريبية كان لا يزال محدودًا لأولئك الذين يجدون صعوبة في الالتحاق بسلك التعليم الأكاديمي إلا إن صورة التعليم المهني والفني في سنغافورة قد تغيرت تمامًا للأفضل، وبالرغم من ذلك، فقد دخلت سنغافورة فترة الثمانينات من القرن الماضي وهي لا تزال تعوقها مشكلة نقص العمالة بشكل حاد وذلك على ثلاثة مستويات مهمة ألا وهي - العمالة الماهرة، المهندسون والفنيون المؤهلون، والإدارة المدربة على التقنيات الحديثة، وقد فُدرت أعداد القوة العاملة بسنغافورة ب ١.١ مليون نسمة، حوالي ١٠% منهم من العمال الوافدين^(٤٢).

(ج) التعليم الجامعي:

بذلت الحكومة جهودًا كبيرة على مستوى التعليم العالي؛ وذلك تماشيًا مع الجهود التي بذلتها الحكومة لزيادة أعداد القوة العاملة العلمية والفنية؛ وذلك لتحقيق رؤية الحكومة الاقتصادية الشاملة لتحويل سنغافورة إلى دولة متقدمة، كان أكثر ما يزعج الحكومة السنغافورية في فترة الثمانينات وما بعدها هو تغيير الإرث التاريخي



الذي يحترم المناصب الإدارية، حيث إن العديد من العائلات الصينية تتمسك بأن يحصل أبنائها علي تلك المناصب والتي تتوافق مع الطبقة العلمية في التسلسل الهرمي الاجتماعي الكنفوشيوسي مثل العمل في مجال التأمين والأعمال المصرفية والخدمة الحكومية وغيرها، حيث يحظون بمكانة عالية ووظيفة آمنة، حيث لم يكن من السهل علي الحكومة تحويل تفكير المجتمع إلي الوظائف الفنية "وظائف ذوي الياقات الزرقاء" لزيادة القوة العاملة القائمة على العلم والتكنولوجيا التي تستطيع أن تحول المجتمع من تجاري إلى صناعي^(٤٣).

حقق اقتصاد سنغافورة ارتفاعاً قوياً في النمو بحلول نهاية السبعينيات، وللحفاظ علي مسار النمو المرتفع شعرت الحكومة أنه من الأهمية مراجعة وتقييم التعليم الجامعي في هذه المرحلة، فلا بد لهذا الاقتصاد ليستمر في النمو أن يدعمه وجود أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً، لذا بدأ رئيس الوزراء لي كوان يو في البحث في كيفية تطوير التعليم الجامعي والنقي مجموعة من الأكاديميين البريطانيين في لندن في يونيو ١٩٧٩م، وتمت دعوة سير فريدريك داينتون Sir. Frederick Dainton مستشار جامعة شيفيلد لقيادة دراسة لتنظيم الجامعات في سنغافورة، والذي عُرف فيما بعد بتقرير داينتون^(٤٤).

كان من أهم مقترحات تقرير داينتون هو الموافقة علي الدمج بين جامعتي سنغافورة ونانيانغ تحت اسم جامعة سنغافورة الوطنية (NUS)، ولكن كان هناك تخوف من هذا الاندماج والتوسع السريع، اعتمدت الجامعة في البداية على أساتذة وموظفين مغتربين حتى يتخرج من الجامعة نفسها كوادر مؤهلين للعمل فيها، وجذبت الكثير من الطلاب لدراسة العلوم والطب والهندسة لديهم الطموح للعمل في المجال الأكاديمي بالوظائف ذات الأجر الأفضل بعد التخرج، تضاعف عدد الموظفين في هيئة التدريس بجامعة سنغافورة الوطنية (من ٦٠٠ إلى ١٢٠٠) خلال عام ١٩٨٤م، وأثناء هذه الفترة الزمنية زاد عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة من ٨٥٠٠ إلي ١٣٠٠٠ طالب، وتم إنفاق ٢١٢ مليون

دولار سنغافوري على تطوير البنية التحتية والمرافق بالحرم الجامعي^(٤٥).

وقد أرجع المراقبون هذه الإنجازات الرائعة وسرعة النمو في الجامعة إلي ثلاثة أسباب: الجودة الفكرية والثقافية لموظفيها، ودعم المجتمع للتعليم العالي، واعتراف الحكومة بأهمية دور الجامعة في تقدم الوطن، وبنهاية ثمانينيات القرن الماضي كان التعليم العالي في سنغافورة علي أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات في التسعينيات، خرجت سنغافورة من ركود منتصف الثمانينيات وحدث نمو سريع في الاقتصاد السنغافوري بناءً علي توصيات لجنة اقتصادية رفيعة المستوى، وتحول مسار النمو الاقتصادي في سنغافورة في التسعينيات وما بعده نحو سياسة التكنولوجيا المتقدمة^(٤٦).





الخاتمة:

تُدرِك وزارة التربية والتعليم في سنغافورة أن وظيفتها الأساسية هي تكوين مستقبل الوطن، وذلك من خلال تكوين المواطن السنغافوري، بحيث يكون مؤهلاً وقادراً علي النهضة بوطنه، ولهذا السبب تقوم الوزارة بمنح الطلاب نظام تعليم متوازن وشامل حتى يُفِرز مواطنين لديهم إدراك كامل لمسئولياتهم تجاه الوطن مما يضمن المستقبل المشرق لسنغافورة.

كانت بداية التحول في يونيو ١٩٩٧م من نظام تعليم قائم علي الكفاءة إلى نظام يعتمد علي القدرات، وكانت هذه المرحلة ذات رؤية جديدة تحت شعار "مدارس مُفكرة، أمة متعلمة"، حيث أن هذه الرؤية قائمة علي أن سنغافورة دولة خالية من الموارد الطبيعية ومستقبلها وثروتها الحقيقية تكمن في قدرة مواطنيها الدائمة علي التعلُّم المستمر طوال حياتهم، تدعو هذه الرؤية إلى التعاون من أجل تغيير نظام التعليم وتنمية ثقافة التعلُّم الذاتي والتفكير العميق.

كان قرار سنغافورة للانتقال في أواخر التسعينيات إلى نظام تعليم قائم علي القدرات ضرورة حتمية، ومما لا شك فيه أن جودة التعليم عاملاً حاسماً في تقدم وازدهار الأمم في القرن الحادي والعشرين، وقد تعلم قادة سنغافورة عن ذلك الكثير من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد سباقة في إنتاج نوعية فريدة من الطلاب يتمتعون بإبداع كبير وريادة أعمال وهي حريصة دائماً علي عدم انخفاض متوسط مستويات معرفة القراءة والكتابة والحساب وكذلك محو الأمية التكنولوجية وكان هذا يتطلب إعادة النظر الدائم في نظامها التعليمي من الابتدائي وحتى الجامعي، وكذلك كل من اليابان وبريطانيا، سارت سنغافورة علي نفس النهج حتى تصل إلى أفضل نظام تعليمي في العالم.

حرصت سنغافورة علي المراجعة الدائمة لنظامها التعليمي حتى يتلاءم مع متغيرات العصر، ولكن مع حفاظها علي الشخصية القومية لشعبها، واستطاعت سنغافورة

بهذه المراجعة إنتاج موارد بشرية لديها القدرة علي التنافسية العلمية والتعلم المستمر .
بنهاية هذه الحقبة من تاريخ سنغافورة كانت سنغافورة مستعدة لمواجهة أهم
تحديات القرن الحادي والعشرين ألا وهي العولمة بما تحمله من تغييرات تكنولوجية سريعة
زادت المنافسة بين الأمم، وأنها على الطريق الصحيح لتحقيق نظام تعليمي ذي مستوى
عالٍ، وذلك عن طريق الارتقاء بمستوى الأداء الداخلي للتعليم حتى تصل إلى العالمية.





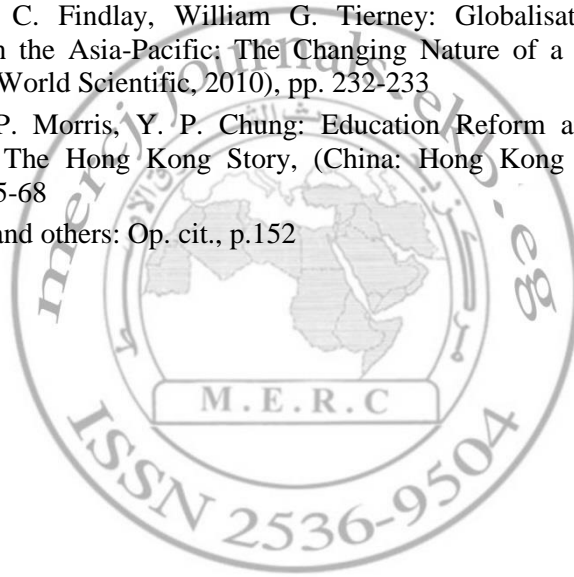
الهوامش والمصادر والمراجع

- (1)-M. Chiang: From Economic Debacle to Economic Miracle: The History and Development of Technical Education in Singapore, (Singapore: Times Editions, 1998), P.59
- (2) L.Low and others: Economics of Education and Manpower Development: Issues and Policies in Singapore (Singapore: McGraw Hill, 1991) pp.135-136
- (3) NES: New Educational System.
- (4) L. S. Kong and others: Toward a better future : education and training for economic development in Singapore since 1965, (A co-publication of the world bank, Washington, D.C., and the national institute of education , Singapore, 2008), p. 23
- (5) Ibid: pp. 24-25
- (6) B. Fredriksen, T. J. Peng: An African exploration of the east Asian education experience (Washington D.C.: The world bank, 2008) pp. 91-92
- (7) G. C. Boon, S. Gopinathan, "The development of education in Singapore since 1965", Background paper prepared for the Asia Education Study Tour for African Policy Makers conference, the world bank, Singapore, June 18 – 30, 2006, pp.27-28
- (8)G. S. Jacobsen: Report Prepared by UNDP Expert: Project Findings and Recommendations, Singapore (Singapore: Ministry of Education, 1983), p.2-4
- (9)L. Low and others: Op. Cit., pp.137-138
- (10)H. W. Kam, S. Gopinathan: "Recent Developments in Education in Singapore", School Effectiveness and School Improvement, (1999, Vol. 10, No. 1), p.103
- (11) L. S. Kong and others: Op. cit., p.25
- (12) L. Sharpe, S. Gopinathan: "Effective island, effective schools: Repairing and restructuring in the Singapore school system", International Journal of Educational Reform, (1996, Vol. 5, No. 4), pp. 394-395
- (13)Ibid: p.398
- (14)H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p. 105
- (15) D. Hung, E. L. Low, O. S. Tan: Lee Kuan Yew's Educational Legacy:The Challenges of Success, (Singapore: Springer, 2017), pp.44-45
- (16) G. C. Boon, S. Gopinathan: Op. cit., pp.31-32
- (17) H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p.103
- (18)Ministry of Education: Improving primary school education, Report of Review

- Committee, (Singapore: 1991)
- (19) L. Sharpe, S. Gopinathan: Op. cit., pp. 398-399
- (20) H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p.106
- (21) Ministry of Education: Improving primary school education, Report of Review Committee, (Singapore: 1991)
- (22) H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p.108
- (23) Z. Deng, S. Gopinathan, C. Kim-Eng Lee: Globalization and the Singapore Curriculum: From Policy to Classroom, (Singapore: Springer Science & Business Media, 2013), p.19
- (24) Ibid: pp. 19-20
- (25) H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., pp.108-109
- (26) L. Sharpe, S. Gopinathan: Op. cit., pp. 397-398²⁶
- (27) D. Hung, E. L. Low, O. S. Tan: op. cit., pp.48-50
- (28) M. Chiang: Op. cit., p.64²⁸
- (29)- H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p.109
- (30) TIMSS هو اختصار ل (Trends of International Mathematics and Science Studies) وهي أداء اختبارات عالمية لتقييم التوجهات في مدى تحصيل الطلاب في العلوم و الرياضيات ويتم تقييم الطلاب في الصفوف الرابع والثامن وهي دراسة عالمية تهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها، والتطبيق العملي لها، وتقييم التحصيل وتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم. وتتم هذه الدراسة تحت إشراف الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) كل أربع سنوات. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى
- <http://www.mathandsci.org/vb/thread14921.html>
- (31) OCED (2010): Strong Performers and Successful Reformers in Education: Lessons from PISA for the United States (2010), p. 162
- (32) W.K. Sim, J.S.Yip: op. cit., pp. 14-16
- (33) Soon T. Wong: Singapore's New Education System: Education Reform for National Development, (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1988), pp. 34-35
- (34) Ministry of Education: Towards Excellence in Schools: A Report to the Minister for Education, (Singapore: Singapore National Printers, 1987), pp. 49-52
- (35) L. S. Kong and others: Op. cit., pp.76-78
- (36) ذوي الياقات الزرقاء هم اللذين يقومون بعمل يدوي ميداني كالعامل وهم بخلاف أصحاب



- الياقات البيضاء الذين يقومون بالأعمال الذهنية المكتنية. لمزيد من المعلومات الرجوع إلي <http://funbird.co.uk/ar/difference-between-blue-collar-and-white-collar>
- (37) George Gascon, "Search for the best of Singapore's skilled workers", The Straits Times, June 14th, 1994, p.3
- (38) G. C. Boon, S. Gopinathan: Op. cit., pp.32-33
- (39) L. S. Kong and others: Op.cit., p. 27
- (40) H. W. Kam, S. Gopinathan: Op. cit., p.109
- (41) M. Chiang: Op. cit., p.66
- (42) Y. P. Seng, L. Ch. Yah: The Singapore Economy, (Singapore: Eastern Universities Press, 1971) p.219
- (43) G. C. Boon, S. Gopinathan: Op. cit., pp. 34-35
- (44) Christopher C. Findlay, William G. Tierney: Globalisation and Tertiary Education in the Asia-Pacific: The Changing Nature of a Dynamic Market, (Singapore: World Scientific, 2010), pp. 232-233
- (45) L. S. Ho, P. Morris, Y. P. Chung: Education Reform and the Quest for Excellence: The Hong Kong Story, (China: Hong Kong University Press, 2005), pp. 65-68
- (46) L. S. Kong and others: Op. cit., p.152





Middle East Research Journal



**Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center**

Forty-seventh year - Founded in 1974



Vol. 69 November 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)